

ومذهبا قول علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس وابنه هيريه
والسوس وابنه عمر وعكرمة وابنه مجاهد وعطاء وسعيد بن المسيب
وابنه الزبير والزهري ويحيى بن سعيد واحمد واسحاق وسعيد بن
جبير وطاوس التابعين والاوزاعي والثوري وقال مالك لا يجب
عليه شيء ويروي ذلك عن ربيعة وخالدين وذكر انه ثور ودافق
عليه الظاهري واختار الطحاوي وابنه المنذر ويكي ذلك عن القاسم
وسالم ومكحول وسعيد بن عبد العزيز لانه عاجز عن الصوم
فاشبهه المريض اذا مات قبل البرء والمسافر اذا مات قبل الاقامة
والصبي والمجنون وللشافعي قولان احدهما لا يجب الفدية عليها
لعدم وجود الصوم عليها والثاني يجب الفدية لكل يوم من
من طعام وهو الصحيح وعدم وجوب الفدية لموا القديم والرجوع
المجدي وقال ابو يطي هي مسيحة ولنا ما رواه عطاء انه سمع
ابن عباس يقرأ وعلى الذي يطوونه فدية طعام مسكين قال
ابن عباس ليست بمسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيبة
لا يستطيعان ان يصوما فيطحاها مكان كل يوم مسكينا رواه
البخاري قال ابو محمد بن حزم قد صح ذلك عن علي وابنه عباس
انس وفي المنافع الفداء الذي قاربنا او الذي فديت قوته
وفي المسبوط ولان الصوم قد لزجه بشهو السهر حتى لو تحل
المشقة وصام صح صومه وسقط عنه فرضه وانما يباح له الفطر
لاجل المشقة والحرج وليس عذر بعرضية الزوال حتى يصار
الى القضاء فوجبت الفدية لذلك من مات وعليه صوم وقيل
في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ان حرم
لا امتدت الى لا يطيقونه لقوله تعالى يدين الله لكم ان يضلوا
اي لا يضلوا وسوم مذهب لك فيين وعند البصريين كراهة ان
يضلوا وكقوله تعالى وجعل فيها راسي ان تميد ٢٢٤ ان لا تميد ٢٢٤

ومذهبا قول عطاء والحسن والضحاك والنخعي و
الزهري وربيعه والاوزاعي والثوري وابنه عبيد
وابنه ثور ومالك في رواية واختار ابو بكر بن المنذر
في الاشراف وذكر مثله في المحلى عن ابن عباس وعكرمة
وفي المسبوط عن علي ايضا قال ابن حزم هذا التقسيم
الذي ذكر عن مالك والشافعي لا يحفظ عن احدهن
الصحابة والتابعين واستدل شمس الامعة الشريفة
بقوله عليه السلام ان الله وضع عن المسافر شرط
الصلاة والصوم وعن الحامل والمرضع الصوم وقد
تقدم فقد سوى بين المسافر وبين الحامل والمرضع
بجامع العذر والحاجة الى الفطر ولانه لا اجابية منها
والقضاء بدلا عن الغائبة فلا يجب عليه بدلا ولا
لايتها مفطرتان بعذر فكانتا كالمرض والمسافر
في وجوب القضاء دون الفدية ولا يجوز ان يجب
باعتبار الولد لانه لا صوم عليه فكيف يجب ما هو
بدل عنه ولايتها لو كانت باعتبار لو جبت في ماله
كنفقته ولهذا لا يتعده بتعده الولد وفي الحواشي
المراد بالمرضع الثدي لوجوه الارضاع عليها بالعقد
بخلان الام فان الاب يستاجر غيرها قالوا في
الذخيرة ويرقى قوله اذا خافنا على ولدهما والشيخ
الفداء الهيم المرم الذي لا يقدر على الصيام يقطر
يطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارات فحاصله
ان الشيخ والشيخة الكبيرين اذا كان الصوم جديهما
ويشق عليهما مشقة شديدة فالحكم فيه ما ذكر صاحب
الكتاب قال ابن المنذر اجمع اهلا العلم على جواز افطار
ومذهبا قول علي بن ابي طالب